الصناعة الجوية في اسرائيل » (معاريف ، ١٩٨٠/١/٤) .

وفي هذا الاطار ، تعمل السلطات الاسرائيلية على منح المستوطنات الاسرائيلية نوعا من الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة ، باقامة مجالس اقليمية للمستوطنات . ففي يوم ١٩٨٠/١/٢ اقيم في غور الاردن مجلس اقليمي يهودي تقع منطقته بين سهل بيسان شمالا ، واريحا جنوبا ، ومجرى نهر الاردن شرقا . ويبلغ طول المنطقة التي يشرف عليها المجلس حوالى ٦٥ كلم ، وعرضها ٢٠ كلم « وتضم خمس عشرة مستوطنة زراعية ، ومستوطنة مدينية واحدة ، وستة مواقع استيطانية للناحال » (ر . إ ، العدد ١٩٥٢ ، ٢ و ١٩٨٠/١/٣ ، ص ١١) .

وفي الكلمة التي القاها يسرائيل نديفي ، رئيس المجلس الاقليمي للمستوطنات ، بمناسبة الاحتفال بانشاء المجلس ، عبر عن مدى القلق الذي يسود بين المستوطنين ، بسبب المشكلات الاقتصادية الخانقة ، التي تدفعهم للنزوح الى داخل اسرائيل : اضافة الى « شعورهم بالخوف من اقامة الحكم الذاتي » . واقترح نديفي حلا يقضي بضم غور الاردن الى اسرائيل ، لان المستوطنين ليسوا على استعداد للعيش هناك ، ومسألة « الحكم الذاتي مسلطة فوق رؤوسهم » . ورد عليه يوسف بورغ وزير الداخلية ، الذي كان يحضر الاحتفال (وهو رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض في مباحثات الحكم الذاتي مع المصريين) . « ان الحكم الذاتي مشروع اسرائيلي يهدف الى خلق امكانية تعايش بين اسرائيل ، وابناء اسماعيل في هذه المنطقة . انها محاولة نبذلها » (المصدر نفسه) .

وفي مجال مصادرة الاراضي العربية ، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة اراضي قرية بني نعيم في منطقة تل الخزف قرب مستوطنة كريات اربع . « وتشمل هذه الاراضي ٦٠٠ دونم ، يطالب اهالي كريات اربع باقامة مبان سكنية عليها » (ر . إ . إ ، العدد ١٩٥١ ، ١ و ١٩٨٠/١/٢، ص ٦) . وذكرت المصادر الاسرائيلية ، ان العمل ببناء الحي الجديد « سيبدأ في شهر نيسان (ابريل) القادم ، وسيبنى في المرحلة الاولى ٢٠٠ وحدة سكنية » (هارتس ، ١٩٨٠/١/٣) .

وأمام موجة الاستيطان الجديدة ، وللرد على مواصلة انتهاك حقوق المواطنين العرب في ارضهم ، عقد اجتماعان لرؤساء البلديات ، والمجالس المحلية ، في كل من مدينتي نابلس ورام الله ، اصدر المجتمعون في اعقابهما « بيانا بصيغة واحدة . وقد منع اجتماع ثالث كان مقررا عقده في الخليل ، من قبل الحكم العسكري » (هآرتس، ١٩٧٩/١٢/١٨). واتهم البيان المشترك ، كلا من مصر والولايات المتحدة ، بتشجيع اقامة المستوطنات الجديدة . واضاف ان « التمييز الذي تدعيه حكومة اسرائيل بين الاراضي الحكومية ، والاراضي الخاصة في الضفة الغربية ليس صحيحا . حيث ان كل الاراضي هي اراض خاصة ، وهي ملك الشعب الفلسطيني » (المصدر نفسه) .

اعتقالات جديدة في صفوف المواطنين العرب

اعلنت المصادر الامنية الاسرائيلية ، انها اعتقلت ٣٠ شابا من منطقة رام الله ونابلس ، بتهمة القيام « باعمال معادية ، وتنفيذ عمليات عسكرية . وينتمي المتهمون الى منظمة فتح » (يديعوت احرونوت ، ١٩٧٩/١٢/٢٣) . واضافت تلك المصادر ، أنها كشفت كميات كبيرة من الاسلحة والمواد التخريبية ، وان قسما من المتهمين اعترفوا بتنفيذ عمليات اطلاق النار على وسائط النقل العسكرية الاسرائيلية على طرق الضفة الغربية . وتعتقد سلطات الامن ان المتهمين كانوا يقصدون بالاساس القيام بعمليات ضد قوات الامن ، او قتل الاسرائيليين ، او العرب المتهمين بالتعاون مع السلطات . وذكر ايضا ان المتهمين نفذوا سلسلة من العمليات منها :

١ ـ وضع عبوة ناسفة بجانب عامود الكهرباء بالقرب من مستوطنة شيلا .

٢ ـ محاولة قتل مختار احدى القرى العربية ، بتهمة تعاونه مع السلطات الاسرائيلية .

٣ ـ اغتيال ثلاثة مواطنين من قرية سنغال ، بتهمة تعاونهم مع السلطات .

٤ ـ نفذ المتهمون سلسلة طويلة من اعمال التخريب في القدس ، وعلى جانبي الخط الاخضر .

وأكد المصدر الامني الاسرائيلي ، ان هذه